مراقب الدولة | تقرير الرقابة السنويّ 71جـ | 2021

وزارة الأمن الداخليّ – شرطة إسرائيل

# تعامل شرطة إسرائيل مع حيازة الأسلحة غير القانونيّة وحوادث إطلاق النار في بلدات المجتمع العربيّ والبلدات المختلطة – مراقَبة متابعة

# تعامُل شرطة إسرائيل مع حيازة الأسلحة غير القانونيّة وحوادث إطلاق النار في بلدات المجتمع العربيّ والبلدات المختلطة – مراقَبة متابعة

## خلفيّة

في شهر آب من العام 2018، نشر مراقب الدولة تقريرًا بشأن موضوع "حيازة أسلحة غير قانونيّة وأحداث إطلاق نار في مدن وقرى المجتمع العربيّ، وفي البلدات المختلطة". وقد تناول التقرير جملة من القضايا، من بينها مصادر الوسائل القتاليّة، معالجة محطّات الشرطة لمخالفات الوسائل القتاليّة، مديريّة المجتمع العربيّ، خطّة "مدينة خالية من العنف"، وغير ذلك. هذا التقرير هو تقرير متابعة للتقرير المذكور، ويتضمّن نتائج فحص لعدد من المواضيع التي ناقشها التقرير السابق إلى جانب مواضيع أخرى.

## معطَيات مركزيّة

**95**
هو عدد ضحايا القتل في المجتمع العربيّ في العام 2019 (رقم قياسيّ -في السنوات السبع الأخيرة على الأقلّ)، مقابل 50 قتيلًا في صفوف سائر السكّان

**70%**
نسبة أعمال القتل بواسطة الأسلحة الناريّة من مُجْمَل أعمال القتل في المجتمع العربيّ (مقابل نسبة موازية تصل إلى 22% في صفوف سائر السكّان)

**15,097**
عدد الضحايا من أبناء المجتمع العربيّ في المخالفات ضدّ الفرد والجسد في العام 2019 (رقم قياسيّ في السنوات الستّ الأخيرة)

**9,216**
عدد أحداث إطلاق النار في صفوف مجْمَل السكّان في العام 2019. 94% من المشتبَهين بارتكاب مخالفات إطلاق النار هم من أبناء المجتمع العربيّ.

**5%**
نسبة لوائح الاتّهام التي قُدّمَت في ملفّات التحقيق في مخالفات إطلاق النار في العام 2019 (مقابل لوائح اتّهام بنسبة 15% من مجْمَل ملفّات التحقيق)

**67**
عدد السلطات المحلّيّة العربيّة التي نُشِرت فيها كاميرات أمان وحراسة في إطار مشروع "مدينة خالية من العنف" (من أصل 85 سلطة محلّيّة عربيّة)

**47%**
نسبة تنفيذ الميزانيّة لتعزيز الحاكميّة وسلطة القانون في الوسط العربيّ (597 مليون شيكل جديد في التنفيذ، مقابل 1,275 مليون شيكل جديد في التخطيط)

**562**
عدد أفراد الشرطة المسلمين الذين جرى تجنيدهم في إطار الخطّة الخماسيّة في الفترة بين العامَيْن 2016 - 2020

## الأنشطة الرقابيّة

في الفترة الممتدّة من أيّار إلى تشرين الأوّل عام 2020، أجرى مراقب الدولة مراقَبة المتابعة في وزارة الأمن الداخليّ وشرطة إسرائيل في الأقسام والألوية التالية: قسم التحقيقات والاستخبارات؛ قسم الأعمال الشرطيّة والأمن والمجتمع المحلّيّ؛ قسم التخطيط؛ لواء الشمال؛ لواء المركز. أُجرِيَت فحوص مُكمّلة في قسم الإرشاد وفي مديريّة المجتمع العربيّ في الشرطة، وفي وزارة تعزيز وتنمية المجتمع، وفي جيش الدفاع الإسرائيليّ.

## صورة الوضع التي تستشفّ من الرقابة

- **نسبة الإجرام في المجتمع العربيّ** - أظهرت الرقابة السابقة حصول ارتفاع في الإجرام في المجتمع العربيّ في عدد من المجالات، ومن بينها حجم أحداث إطلاق النار. أظهرت رقابة المتابعة أنّ هذا الارتفاع متواصل: ارتفاع بنسبة 19% في العام 2018، وبنسبة 8% في العام 2019، وصولًا إلى 9,200 حادث إطلاق نار في السنة وهذا رقم قياسيّ. حصل ارتفاع أيضًا في عدد ضحايا المخالفات ضدّ الأشخاص والأجساد بنسبة تزيد عن 10% في الفترة بين العامَيْن 2017-2019، وصولًا إلى رقم قياسيّ هو 15,100 ضحيّة. في العام 2019، بلغ عدد ضحايا القتل 95 ضحيّة، وهذا رقم قياسيّ أيضًا. كلّ هذا على الرغم من تسليط الضوء والاهتمام من قِبَل وزارة الأمن الداخليّ والشرطة بهذا المجال، والأنشطة والإجراءات التي جرى اتّخاذها لمعالجة الجريمة الخطيرة في المجتمع العربيّ.

- **نسبة لوائح الاتّهام** - أظهرت الرقابة السابقة أنّ نسبة لوائح الاتّهام التي قُدّمت بسبب مخالفات إطلاق نار من مُجْمَل ملفّات التحقيق التي جرى فتحها كانت ضئيلة جدًّا، وأظهرت رقابة المتابعة أنّ هذا الوضع متواصل؛ ففي الفترة بين العامين 2017-2019 بلغت نسبة لوائح الاتّهام 3%-5% من الملفّات، بينما وصلت نسبة تقديم لوائح الاتّهام من مُجْمَل ملفّات التحقيق في الشرطة في العام 2019 إلى 15%.

- **تأثير ضبط السلاح وتجميعه على الإجرام** - أنشطة الشرطة الساعية إلى ضبط الوسائل القتاليّة غير القانونيّة لم تُفْضِ إلى الحدّ من تفاقم الجرائم التي تُستخدم فيها الأسلحة الناريّة في المجتمع العربيّ. حملات ضبط وتجميع الأسلحة التي شنّتها الشرطة في المجتمع العربيّ في عامي 2017 و2019 أسفرت عن ضبط 15 و19 قطعة سلاح (بالتتالي).

- **معالجة التهريب من الحدود الأردنيّة** - يجري تهريب جزء من الأسلحة الناريّة عبر الحدود الأردنيّة، لكنّ الشرطة لم تعمل على إقامة وحدة عمليّات تختصّ بمعالجة تهريب الأسلحة عبْر الحدود الأردنيّة، على الرغم من أنّها قد ذكرت -في معرض ردّها على نتائج الرقابة السابقة- أنّ ثمّة صعوبة في معالجة الموضوع بسبب عدم وجود وحدة من هذا القبيل.

- **خطّة تعزيز الحكم وسلطة القانون في الوسط العربيّ (الخطّة الخماسيّة)** - بلغ تنفيذ ميزانيّة الخطّة الخماسيّة نحو 597 مليون شيكل، ويشكّل هذا المبلغ نحو 47% من الميزانيّة التي حدّدتها الحكومة في قرارها، وهي 1,275 مليون شيكل. على هذا النحو تضرّرت قدرة الحكومة على تحقيق أهدافها في هذا المجال.

- **إقامة محطّات شرطة جديدة** - من بين المحطّات الثماني الجديدة التي فتحتها الشرطة في المدن والقرى العربيّة، ثمّة أربع محطّات لم تُفْضِ إلى إضافة ملحوظة في حجم القوّات، لكونها انتقصت من وظائف المحطّات القائمة التي عملت في القِطاع نفسه حتّى إقامتها. عمليًّا، ما جرى ليس سوى إعادة تنظيم للقوّات العاملة في هذه القِطاعات.

- **تهريب وسائل قتاليّة عن طريق المعابر بين مناطق يهودا والسامرة وإسرائيل** - في الرقابة السابقة، تبيّن أنّ عمليّات التفتيش التي تسعى للعثور على أسلحة مهرَّبة في المعابر تجري بطريقة عشوائيّة، ومن خلال اختيار عيّنات، وبدون توجيه استخباراتيّ، ولذا فإنّ الحالات التي يجري فيها ضبط الأسلحة نادرة جدًّا. وأظهرت رقابة المتابعة أنّ الوضع لم يتغيّر، وأنّ المعابر ما زالت تشكّل أرضيّة خَصبة لتهريب الوسائل القتاليّة بشتّى الطرق.

- **غياب الرقابة على تجارة الأدوات الشبيهة بالأسلحة** - أظهرت الرقابة السابقة عدم وجود رقابة في إسرائيل على التجارة بالأدوات التي تحاكي الأسلحة، وتبيّن في رقابة المتابعة أنّ تسوية هذه المسألة قانونيًّا لم تنتهِ بعد.

- **تأخيرات في تسوية قضيّة الشهود المُهدَّدين** - أظهرت الرقابة السابقة أنّ وزارة الأمن الداخليّ وسلطة حماية الشهود لم تتوصّلا منذ العام 2016 إلى اتّفاق حول مسألة نقل معالَجة شهود الادّعاء المهدَّدين إلى مسؤوليّة سلطة حماية الشهود، وأظهرت رقابة المتابَعة أنّ الوضع لم يتغيّر، وعلى ضوء ذلك ما زال الكثير من الشُّرَطيّين يُنقَلون من مَهَمّات جوهريّة ومَهَمّات جارية إلى مَهَمّات الحراسة.

- **غياب نموذج (موديل) عمل شُرَطيّ، والتأهيل للنشاط في المجتمع العربيّ** - لم تتبنَّ الشرطة مفهومًا شاملًا في كلّ ما يتعلّق بنموذج العمل الشُّرَطيّ في المجتمع العربيّ، والتأهيل المطلوب للنشاط في هذا المجتمع.

- **ارتفاع بسيط في نسبة الشرطيّين المسلمين الذين يخدمون في سلك الشرطة** - على الرغم من حملات التجنيد الواسعة التي نُفّذت في السنوات الماضية، ارتفع عدد الشُّرَطيّين المسلمين الذين يخدمون في سلك الشرطة بنسبة طفيفة: من 2.6% إلى 3.4%.

- **إقامة محطّات شرطة وتجنيد شُرَطيّين مسلمين** - الخطّة الخماسيّة التي وضعتها الشرطة للمجتمع العربيّ على ضوء قرار الحكومة حول الموضوع أَفْضَتْ إلى إقامة ثماني محطّات شرطة وخمس نقاط شرطة في المجتمع العربيّ، أقيم بعضها على الرغم من المعارضة لافتتاحها، وأَفْضَتْ أيضًا إلى زيادة في تجنيد الشُّرَطيّين المسلمين. هذا الأمر قد يؤدّي إلى تعزيز ثقة الجمهور العربيّ بالشرطة، وإلى تحسين الخدمات المقدَّمة للسّكان.

# التوصيات الأساسيّة للرقابة

- نوصي أن تقوم الشرطة، قُبَيْل المصادقة على الخطّة الخماسيّة 2020 - 2024، بإجراء مراجَعة عميقة لنتائج الخطّة الخماسيّة المنتهية، وأن تستكمل مسار استخلاص العبر، وتقرّر ما هو الطابع الأصحّ للخطّة. إذا تقرّرت المصادقة على خطّة خماسيّة جديدة، فعلى وزارة الماليّة ووزارة الأمن الداخليّ والشرطة التفكير بوضع ميزانيّة لكلّ سنوات الخطّة، وتحديد أهداف ومؤشّرات واضحة تمكّن من فحص نجاعة الخطّة ومدى تأثيرها.

- على ديوان رئيس الحكومة أن يستكمل التحاور مع ممثّلي المجتمع العربيّ، وأن يعرض توصيات طاقم المديرين العامّين للوزارات الحكوميّة لمعالجة الإجرام والعنف في المجتمع العربيّ أمام الحكومة بعد تأليفها على ضوء الانتخابات المتوقّعة، وذلك بغية المصادقة على خطّة حكوميّة لمعالجة الجريمة والعنف في المجتمع العربيّ وتطبيقها.

- على الشرطة أن تعمل على توثيق التعاون بين الجيش والشرطة وجهات أمنيّة أخرى من أجل مكافحة تهريب الأسلحة عن طريق الحدود الأردنيّة، وخطّ التماسّ، والمعابر على امتدادها. علاوة على ذلك، على الشرطة أن تكثّف الحملات التي تشنّها لمكافحة التهريب، وأن تستكمل تطوير الوسائل التكنولوجيّة المطلوبة في المعابر لغرض ضبط تهريب الوسائل القتاليّة.

- على وزارة الاقتصاد ووزارة الأمن الداخليّ العمل، بالتعاون مع الشرطة، على ترتيب مسألة الرقابة على الأدوات الشبيهة بالأسلحة ابتغاء تحسين مواجهة الاستخدام الآخذ في التزايد لهذه الأدوات في الأعمال الجنائيّة.

- نوصي أن تعمل الشرطة على وضع أهداف قابلة للقياس في مُجْمَل محطّات الشرطة القائمة في مدن وقرى المجتمع العربيّ لتقليل أحداث إطلاق النار عامّة، وأن تُجري مراجعة لتهيُّؤ المحطّات لمثل هذا الأمر في كلّ ما يتعلّق بالقوى البشريّة والوسائل التكنولوجيّة.

- على الشرطة ووزارة الأمن الداخليّ، بالتعاون مع نيابة الدولة وسلطة حماية الشهود، إتمامُ عمليّة الفحص والمراجعة في مسألة معالجة شهود الادّعاء المهدَّدين، وأن تتّخذ القرارات المطلوبة كي تتمكّن الشرطة ووزارة الأمن الداخليّ من التهيُّؤ على نحوٍ لائق للقيام بالـمَهمّات المطلوبة في هذا المجال.

## ملفّات التحقيق في مخالفات إطلاق النار: المشتبَهون من المجتمع العربيّ مقارَنةً بالمشتبَهين من المجتمع غير العربيّ، 2017 - 2019

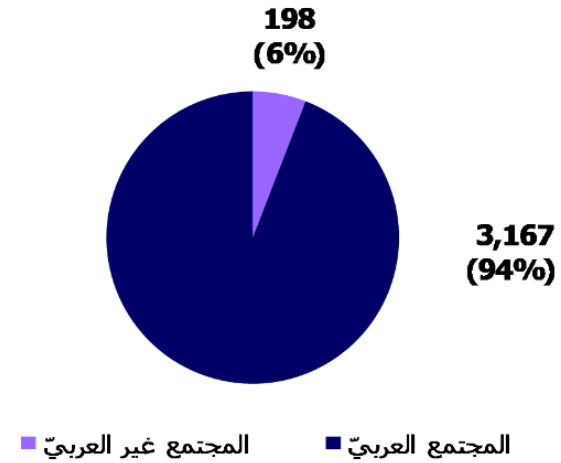


المصدر: بيانات الشرطة

## الضحايا من المجتمع العربيّ في المخالفات ضدّ الأشخاص والأجساد

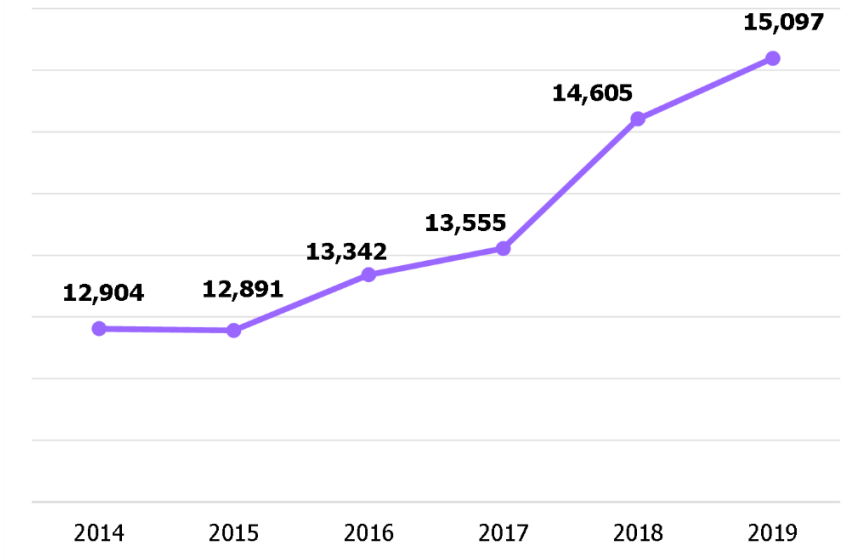

# تلخيص

منذ إصدار تقرير الرقابة السابق في آب عام 2018، شهد الإجرام في المجتمع العربيّ تفاقمًا وارتفاعًا في عدد من المجالات، ومن بينها حوادث إطلاق النار، وعدد الضحايا نتيجة مخالفات ضدّ الأشخاص والأجساد، ونتيجة أعمال العنف. عدد ضحايا القتل ارتفع هو كذلك وبلغ 95 ضحيّة في العام 2019، وهو رقم قياسيّ، وكلّ ذلك على الرغم من نشاط الشرطة في هذا المجال. تبيّن من المتابعة أنّه إلى جانب نشاط الشرطة ثمّة حاجة إلى تنفيذ نشاط في مجال عمل الوزارات الحكوميّة المختلفة، ومن ذلك -على سبيل المثال-نشاطات في المجال الاجتماعيّ _ الاقتصاديّ، والمجتمعيّ، والتثقيفيّ، وفي مجال الرفاه. كذلك ثمّة ضرورة لتعزيز التعاون بين الوزارات المختلفة. علاوة على ذلك، ثمّة ضرورة لتجنُّد جهات مؤثّرة في المجتمع العربيّ لهذا الغرض (نحو: رؤساء السلطات المحلّيّة؛ شخصيّات دينيّة...)، وتعزيز التعاون بين أبناء المجتمع العربيّ وقادته من جهة، والشرطة من جهة أخرى، بغية النهوض بالإجراءات المطلوبة لمعالجة الإجرام. غياب تعاون من هذا النوع يشكّل عائقًا أمام اتّخاذ خطوات مؤثّرة في هذا المجال.